

## العلاقات الليبية مع دول الجوار في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية بعد 2011

أ. عادل جمعة عيسى

محاضر - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة الزيتونة - ترهونة - ليبيا

[adelissa218@gmail.com](mailto:adelissa218@gmail.com)

### مستخلص:

تتناول الدراسة التغيرات التي طرأت على العلاقات الليبية مع دول الجوار بعد الثورة الليبية عام 2011، في ظل التغيرات الدولية والإقليمية. وتطرح الدراسة تساؤلات حول تعقيد هذه العلاقات وتأثير الأزمات الليبية على دول الجوار، مشيرة إلى أهمية التفاهات الإقليمية والدولية لحل الأزمات وضمان الاستقرار. وتتضمن الدراسة فرضيات حول تأثيرات متعددة، منها الأبعاد الأمنية والاقتصادية والسياسية، بالإضافة إلى التوترات المتعلقة بالهجرة والمصالحة السياسية. وتساهم الدراسة في فهم الديناميكيات الإقليمية في شمال أفريقيا، واقتراح حلول عملية لتحسين العلاقات وتعزيز الاستقرار. وتؤكد الدراسة على أهمية تعزيز التعاون بين ليبيا ودول الجوار، حيث يتطلب الاستقرار في ليبيا تسوية شاملة تأخذ في الاعتبار مصالح جميع الأطراف. وتوصي الدراسة بزيادة التنسيق بين دول الجوار والمجتمع الدولي لتقديم حلول فعالة للأزمات السياسية والاقتصادية، واعتبار استقرار ليبيا جزءاً أساسياً من استقرار المنطقة ككل. وتختتم الدراسة بمجموعة من الاستنتاجات والتوصيات لتعزيز الأمن والسلام في المنطقة.

**الكلمات المفتاحية:** العلاقات الدولية، دول الجوار، المتغيرات الإقليمية والدولية.

## Libyan relations with neighboring countries in light of regional and international changes after 2011

Adel Jumaa Issa

Lecturer at Al-Zaytouna University / Faculty of Economics and Political Science – Tarhuna - Libya

[adelissa218@gmail.com](mailto:adelissa218@gmail.com)

### Abstract:

The study addresses the changes that occurred in Libyan relations with neighboring countries after the Libyan revolution in 2011, in light of international and regional changes. The study raises questions about the complexity of these relations and the impact of Libyan crises on neighboring countries, pointing to the importance of regional and international understandings to resolve crises and ensure stability. The study includes hypotheses about multiple impacts, including security, economic and political dimensions, in addition to tensions related to migration and political reconciliation. The study contributes to understanding regional dynamics in North Africa, and proposing practical solutions to improve relations and enhance stability. The study emphasizes the importance of enhancing cooperation between Libya and neighboring countries, as stability in Libya requires a comprehensive settlement that takes into account the interests of all parties. The study recommends increasing coordination between neighboring countries and the international community to provide effective solutions to political and economic crises, and considering Libya's stability as an essential part of the stability of the region as a whole. The study concludes with a set of conclusions and recommendations to enhance security and peace in the region.

**Keywords:** International relations, neighboring countries, regional and international variables.

## مقدمة :

تشكل علاقات ليبيا مع دول الجوار قضايا حيوية تتطلب التحليل والدراسة في ظل المتغيرات الدولية والإقليمية التي شهدتها المنطقة بعد عام 2011. فبعد الإطاحة بنظام "معمر القذافي" دخلت ليبيا مرحلة من الفوضى السياسية والأمنية أثرت بشكل كبير على استقرار المنطقة برمتها. وقد أسفرت هذه الأحداث عن تحول جذري في موازين القوى داخل ليبيا وعلى مستوى علاقاتها مع دول الجوار. وتواجه دول الجوار مثل تونس والجزائر ومصر والسودان تحديات كبيرة في التعامل مع الأزمات المستمرة في ليبيا، في ظل تصاعد تهديدات الجماعات المسلحة، وتدفقات الهجرة غير الشرعية، وتدخلات القوى الدولية والإقليمية. وتزداد العلاقات بين هذه الدول تعقيداً بسبب تباعد مصالحها الاستراتيجية وأساليبها في التعامل مع الصراع الليبي، بالإضافة إلى القضايا الاقتصادية والأمنية مثل تدفق اللاجئين والتهريب عبر الحدود. وتجعل هذه التحديات من علاقات ليبيا مع دول الجوار قضية شائكة تجبر هذه الدول على الموازنة بين الحفاظ على أمنها الداخلي وتعزيز مصالحها الاقتصادية والمشاركة في جهود الوساطة لإحلال السلام في ليبيا. وفي هذا السياق يتطلب الأمر فهماً عميقاً للمتغيرات الإقليمية والدولية لتقييم تأثيرها على هذه العلاقات وكيفية تفاعل دول الجوار مع الأزمة الليبية. وسترکز هذه الدراسة على استعراض هذه القضايا وتقديم تحليل معمق لكيفية تأثير المتغيرات التي ظهرت بعد عام 2011 على العلاقات بين ليبيا ودول الجوار، بالإضافة إلى محاولة تسليط الضوء على الأبعاد الأمنية والاقتصادية والسياسية التي ساهمت في تعقيد هذه العلاقات.

## أهمية الدراسة:

إن دراسة علاقات ليبيا مع دول الجوار في ظل المتغيرات الدولية والإقليمية بعد عام 2011 تكتسب أهمية كبيرة لعدة أسباب:

✓ تأثيرها على الأمن الإقليمي: تشكل ليبيا نقطة محورية في منطقة شمال أفريقيا، وقد أثرت أزماتها الأمنية بشكل مباشر على استقرار دول الجوار. فقد أصبح انتشار الجماعات المسلحة والتهريب والهجرة غير الشرعية من التحديات الأمنية الحقيقية التي

- تواجه دولاً مثل تونس والجزائر ومصر. وبالتالي فإن فهم هذه العلاقات يساهم في تحديد استراتيجيات التعامل مع هذه التهديدات على المستوى الإقليمي.
- ✓ تأثيرها على الاقتصاد الإقليمي: تشكل ليبيا مصدراً رئيسياً للنفط والغاز في المنطقة، وقد كان لأزماتها السياسية والاقتصادية تداعيات مباشرة على اقتصادات دول الجوار. كما أن تراجع فرص التجارة والاستثمار، والآثار السلبية على قطاعي الطاقة والإمداد، كلها قضايا تتطلب التحليل لفهم كيفية تأثير الأزمة الليبية على الاستقرار الاقتصادي في المنطقة.
- ✓ دور دول الجوار في الوساطة: لعبت دول الجوار دوراً هاماً في محاولات الوساطة بين الأطراف الليبية من أجل إيجاد حلول للأزمة، سواء من خلال الحوار السياسي أو تقديم الدعم للحلول السلمية. ودراسة هذه الأدوار تساعد على تقييم فعالية هذه الجهود وفهم تأثيرها على مسار الحلول السياسية في ليبيا.
- ✓ التأثير على السياسة الإقليمية والدولية: للوضع في ليبيا تأثير كبير على السياسة الإقليمية والدولية، وهو محور اهتمام القوى الكبرى التي تتداخل مصالحها في المنطقة. ومن خلال دراسة هذا الموضوع يمكن فهم كيف تؤثر التغيرات الإقليمية والدولية على علاقات ليبيا مع دول الجوار، وكيف تسعى هذه الدول لمواجهة التحديات الناجمة عن التدخلات الأجنبية.
- ✓ إلقاء الضوء على القضايا الإنسانية: تعتبر الهجرة غير الشرعية من أبرز القضايا الإنسانية المرتبطة بالأزمة الليبية، حيث تعد ليبيا نقطة انطلاق رئيسية للمهاجرين غير الشرعيين إلى أوروبا. ودراسة العلاقات بين ليبيا ودول الجوار تساعد على فهم كيف تؤثر هذه الظاهرة على العلاقات الإنسانية والسياسية بين هذه الدول.
- وبناء على ما تقدم، فإن دراسة هذا الموضوع تشكل إضافة قيمة لفهم الديناميكيات الإقليمية في شمال أفريقيا، وتساعد في تقديم رؤى لحلول عملية ومستدامة للتعامل مع الأزمات التي تعاني منها ليبيا والدول المجاورة.

### إشكالية الدراسة:

تعكس العلاقات الليبية مع دول الجوار في ظل التغيرات الدولية والإقليمية بعد عام 2011 العديد من التحديات والتعقيدات التي أثرت على استقرار المنطقة وساهمت في تغيير موازين القوة السياسية والاقتصادية، فبعد سقوط نظام "معمر القذافي" عام 2011 دخلت ليبيا في حالة من عدم الاستقرار السياسي والأمني، وهو ما انعكس بشكل مباشر على علاقاتها مع دول الجوار مثل تونس والجزائر ومصر والسودان، فهل تتسم العلاقات الليبية مع دول الجوار في ظل التغيرات بعد عام 2011 بالتعقيد والتداخل بين القضايا الأمنية والاقتصادية والسياسية؟ وهل لا تزال هذه العلاقات تتطلب تفاهات إقليمية ودولية لحل الأزمات المتلاحقة وضمان الاستقرار في المنطقة؟

### فرضيات الدراسة:

عند وضع فرضيات لدراسة العلاقات الليبية مع دول الجوار في ظل التغيرات الدولية والإقليمية بعد عام 2011، يمكن النظر في مجموعة من الجوانب التي تأثرت بهذه التغيرات. فيما يلي بعض الفرضيات المحتملة التي قد تشكل الأساس لهذه الدراسة:

- فرضية التأثير الأمني: "من المرجح أن يكون لعدم الاستقرار الأمني في ليبيا بعد عام 2011 تأثير مباشر على العلاقات بين ليبيا والدول المجاورة، مما أدى إلى زيادة التهديدات الأمنية على الحدود والتأثيرات السلبية على الاستقرار الإقليمي".
- فرضية التأثير الاقتصادي: "من المرجح أن تساهم الأزمات السياسية والاقتصادية في ليبيا بعد عام 2011 في تراجع التعاون الاقتصادي بين ليبيا والدول المجاورة، مما أدى إلى تراجع التجارة والاستثمار في المنطقة".
- فرضية التأثير الدولي والإقليمي: "من المرجح أن تساهم التدخلات الدولية والإقليمية في الصراع الليبي، مثل التدخلات العسكرية أو الدبلوماسية من قبل الدول المجاورة، في تعقيد العلاقات بين ليبيا والدول المجاورة، وزيادة الانقسامات بين الأطراف الليبية".

- فرضية التوترات المتعلقة بالهجرة: "من المرجح أن يشكل ارتفاع تدفقات الهجرة غير الشرعية من ليبيا إلى أوروبا تحديًا كبيرًا للدول المجاورة، مما أثر سلبيًا على العلاقات الثنائية بين هذه الدول وليبيا في مجالات الأمن والإنسانية".
- فرضية المصالحة السياسية: "من المرجح أن جهود الدول المجاورة للتوسط في العملية السياسية الليبية لم تؤد إلى تسوية دائمة بسبب تباين المصالح الداخلية في ليبيا، مما جعل العلاقات مع الدول المجاورة متوترة".
- فرضية الاستراتيجيات الإقليمية المتباينة: "من المرجح أن تنوع الاستراتيجيات الأمنية والسياسية للدول المجاورة (على سبيل المثال، الجزائر ومصر وتونس) في التعامل مع الأزمة الليبية ساهم في حالة من التوتر والخلاف بين هذه الدول حول كيفية التعامل مع الأزمة الليبية".

توفر هذه الفرضيات إطاراً لدراسة علاقات ليبيا مع الدول المجاورة بعد عام 2011، وتشكل أساساً لاستكشاف التفاعلات المعقدة بين الأبعاد الأمنية والاقتصادية والسياسية والهجرة في هذا السياق.

#### أهداف الدراسة:

- تهدف دراسة العلاقات الليبية مع دول الجوار في ظل المتغيرات الدولية والإقليمية بعد عام 2011 إلى تحقيق عدة أهداف رئيسية، منها:
- تحليل تأثيرات الصراع الليبي على دول الجوار: دراسة تأثير الأزمة الليبية على الأمن الإقليمي، بما في ذلك التهديدات الأمنية الناجمة عن انتشار الجماعات المسلحة وتهريب الأسلحة والمقاتلين، بالإضافة إلى تأثيرات الصراع على استقرار دول الجوار مثل تونس والجزائر ومصر.
  - دراسة أبعاد العلاقات الاقتصادية بين ليبيا ودول الجوار: دراسة التأثيرات الاقتصادية للأزمة الليبية على دول الجوار، بما في ذلك آثار تراجع التجارة وتوقف الاستثمارات وأثارها على مشاريع التعاون الاقتصادي الإقليمي، وخاصة في قطاع النفط والطاقة.

- تقييم دور دول الجوار في الوساطة السياسية: تحليل دور دول الجوار في جهود الوساطة وحل النزاعات في ليبيا، وتقييم فعالية المبادرات السياسية مثل اتفاق الصخيرات والوساطة الجزائرية والمصرية وأثرها على الاستقرار السياسي في ليبيا والمنطقة.
  - دراسة قضايا الهجرة واللجوء: دراسة تأثير الأزمة الليبية على تدفقات الهجرة غير الشرعية من ليبيا إلى الدول المجاورة، وخاصة تونس ومصر، وتحليل كيفية تأثير هذه الظاهرة على العلاقات الإنسانية والسياسية بين ليبيا والدول المجاورة.
  - استكشاف آثار التدخلات الدولية والإقليمية: تحليل دور القوى الكبرى مثل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والدول الإقليمية (مثل مصر والجزائر) في الصراع الليبي، وكيف أثرت هذه التدخلات على علاقات ليبيا مع جيرانها والأمن الإقليمي.
  - اقتراح الحلول والسبل لتحسين العلاقات الإقليمية: تقديم توصيات سياسية للدول المجاورة للتعامل مع التحديات المرتبطة بالأزمة الليبية، وتعزيز التعاون الإقليمي لضمان الاستقرار الأمني والاقتصادي في المنطقة.
- ومن خلال تحقيق هذه الأهداف، تهدف الدراسة إلى تقديم رؤى تحليلية معمقة حول كيفية تأثير الأزمات الليبية على الدول المجاورة، واقتراح حلول عملية لتحسين العلاقات وتعزيز الاستقرار الإقليمي في سياق التغيرات الدولية والإقليمية.

#### أسباب اختيار الموضوع:

يعود اختيار موضوع العلاقات الليبية مع دول الجوار في ظل المتغيرات الدولية والإقليمية بعد عام 2011 إلى عدة أسباب رئيسية تتعلق بأهمية الموضوع وأبعاده المعقدة:

- التأثير الكبير للأزمة الليبية على الأمن الإقليمي: بعد عام 2011، أصبحت ليبيا ساحة للصراع الإقليمي والدولي، مما جعلها نقطة محورية في تأثير الأمن الإقليمي. عانت دول الجوار، مثل تونس والجزائر ومصر، من تداعيات الصراع، بما في ذلك تدفق اللاجئين، ونشاط الجماعات المسلحة، والتهديدات الأمنية العابرة للحدود. وهذا يجعل دراسة العلاقات بين ليبيا ودول الجوار ذات أهمية قصوى في فهم كيفية التعامل مع هذه التحديات الأمنية.

- التغيرات الجذرية في البيئة الإقليمية والدولية: ساهمت التغيرات التي طرأت على الوضع الإقليمي والدولي بعد عام 2011، بما في ذلك التدخلات العسكرية والسياسية من قبل القوى الدولية والإقليمية، في تعقيد العلاقات بين ليبيا ودول الجوار. من المهم دراسة كيفية تأثير هذه التغيرات على التحالفات والمصالح الاقتصادية والاستراتيجيات الأمنية في المنطقة.
- التحديات الاقتصادية والإنسانية: تدهور الوضع الاقتصادي في ليبيا نتيجة الفوضى السياسية والحروب الداخلية، وكذلك الاقتصاد الإقليمي، بالإضافة إلى قضايا الهجرة واللجئين، مما يجعل الموضوع ذا طبيعة إنسانية واقتصادية مهمة. لذلك فإن فهم التأثيرات الاقتصادية على الدول المجاورة وكيفية التعامل مع قضايا الهجرة يشكل جانباً حيوياً من الدراسة.
- دور الدول المجاورة في عملية الوساطة: لعبت الدول المجاورة أدواراً مهمة في محاولة التوسط بين الأطراف الليبية، مما يعكس رغبتها في الحفاظ على الاستقرار في المنطقة. ويساهم تحليل هذه الأدوار في فهم فعالية هذه الجهود والفرص المتاحة لتحسين العلاقات بين الدول المجاورة وداخل ليبيا نفسها.
- الاهتمام الإقليمي والدولي بالقضية الليبية: الأزمة الليبية ليست مجرد مشكلة داخلية، بل هي أزمة ذات بعد إقليمي ودولي. تؤثر الخيارات الدولية في التعامل مع ليبيا بشكل مباشر على العلاقات بين ليبيا والدول المجاورة، مما يجعل الموضوع ذا أهمية كبيرة في فهم التفاعلات الإقليمية والدولية في منطقة شمال إفريقيا.
- تعدد القضايا المتعلقة بالأزمة الليبية: فمن خلال هذا الموضوع يمكن دراسة مجموعة من القضايا المترابطة، كالأمن والاقتصاد والسياسة والهجرة، مما يوفر إطاراً شاملاً لفهم تداعيات الأزمة الليبية على المنطقة برمتها. وبناءً على هذه الأسباب فإن دراسة علاقات ليبيا مع دول الجوار في ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية بعد عام 2011 تكتسب أهمية خاصة في سياق الوضع الحالي في المنطقة، وتساعد في تقديم حلول عملية للتحديات الإقليمية المشتركة.



### الحدود الزمنية:

تحدد الحدود الزمنية للدراسة من عام 2011 إلى الوقت الحاضر، وهي الفترة التي شهدت تحولات كبرى على الساحة الليبية والإقليمية بشكل عام، حيث تأتي بداية عام 2011 مع اندلاع الثورة الليبية وسقوط نظام "معمر القذافي"، مما تسبب في تغييرات جذرية في المشهد السياسي والأمني في ليبيا. بينما تنتهي الدراسة في سنة (2024) لتشمل التطورات الحالية في العلاقات الليبية مع دول الجوار، بما في ذلك جهود المصالحة، واستمرار الصراع المسلح، والتدخلات الدولية والإقليمية.

### الحدود المكانية:

تركز الدراسة على العلاقات بين ليبيا ودول الجوار الرئيسية، والتي تشمل:

- تونس: بسبب قربها الجغرافي والتأثيرات السياسية والاقتصادية الكبرى التي تتأثر بها من الأزمة الليبية، بما في ذلك تدفق اللاجئين والمهاجرين.
- الجزائر: باعتبارها واحدة من القوى الإقليمية الكبرى التي تسعى إلى التوسط في الأزمة الليبية، ولها مصالح أمنية واقتصادية مع ليبيا.
- مصر: باعتبارها أحد اللاعبين الإقليميين المهمين في الصراع الليبي، وارتباطها العميق بالجوانب الأمنية والسياسية في ليبيا.
- السودان: رغم بعدها الجغرافي، إلا أن تأثيرات الأزمة الليبية تصل إلى السودان من خلال قضايا الأمن والهجرة، وقد تم اختيار هذه الدول لأنها تمثل محيط ليبيا المباشر ولها تأثيرات كبيرة على استقرار المنطقة نتيجة للأزمة الليبية.

### الأساليب المستخدمة في الدراسة:

من أجل تحليل العلاقات الليبية مع دول الجوار في ضوء التغيرات الدولية والإقليمية بعد عام 2011، سيتم استخدام مجموعة من الأساليب البحثية التي تساعد في تقديم تفسير شامل ومععمق للأبعاد المختلفة لهذا الموضوع، ومن أبرز الأساليب التي سيتم استخدامها:

**المنهج التحليلي:** يستخدم هذا الأسلوب لتحليل التطورات السياسية والأمنية والاقتصادية المختلفة التي مرت بها ليبيا ودول الجوار بعد عام 2011. وسيتم تحليل البيانات

والمعلومات المتاحة حول تأثير الأزمة الليبية على دول الجوار في سياق التغيرات الإقليمية والدولية. يساهم هذا الأسلوب في تفكيك العلاقات المعقدة بين الأطراف المختلفة وفهم آثارها على استقرار المنطقة.

**المنهج الوصفي:** يساعد هذا الأسلوب في وصف وتوثيق الأحداث والتحويلات التي حدثت بعد عام 2011، مثل تطور العلاقات بين ليبيا ودول الجوار، ومراحل التفاوض والوساطة، بالإضافة إلى تداعيات الأزمات الإنسانية والاقتصادية. سيتم استخدامه لعرض الحقائق والبيانات التي تعكس حالة العلاقات الليبية مع دول الجوار.

**المنهج التاريخي:** يعتمد هذا المنهج على دراسة التطورات التاريخية التي شهدتها العلاقات بين ليبيا ودول الجوار، مع التركيز على فترة ما بعد عام 2011. ومن خلال هذا المنهج، يمكن فهم السياقات التاريخية التي ساهمت في تشكيل هذه العلاقات وتأثيرات الأزمات السياسية التي نشأت في المنطقة.

**المنهج المقارن:** يستخدم المنهج المقارن لمقارنة آثار الأزمة الليبية على دول الجوار المختلفة (تونس، الجزائر، مصر، السودان)، لتحديد أوجه التشابه والاختلاف في استجابات هذه الدول للأزمة. يساعد هذا المنهج في تحليل استراتيجيات الدول المختلفة في التعامل مع التحديات المتعلقة بالأمن والاقتصاد والهجرة.

**المنهج النقدي:** يستخدم المنهج النقدي لتقييم استراتيجيات الوساطة والمبادرات السياسية التي قدمتها دول الجوار والمنظمات الإقليمية والدولية، وكذلك دور هذه القوى في تأجيج أو تسوية الصراع الليبي. ومن خلال هذا النهج يمكن تقييم مدى فعالية التدخلات الأجنبية والإقليمية في الأزمة الليبية.

ومن خلال دمج هذه المقاربات يمكن بناء صورة شاملة ودقيقة للعلاقات بين ليبيا ودول الجوار، وتقديم تحليل معمق للمتغيرات التي أثرت على هذه العلاقات بعد عام 2011.

#### المفاهيم والمصطلحات:

**مفهوم العلاقات الدولية:** العلاقات الدولية هي دراسة التفاعلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بين الدول والجهات الفاعلة الأخرى مثل المنظمات الدولية والشركات المتعددة الجنسيات. وتشمل هذه العلاقات مجموعة من القضايا، مثل الأمن الدولي والتجارة العالمية

وحقوق الإنسان والبيئة، وتتأثر بعدد من العوامل الداخلية والخارجية التي تحدد كيفية تعامل الدول مع بعضها البعض. العلاقات الدولية معقدة ومتنوعة، وتخضع لمجموعة من القوى التي تتفاعل على المستوى العالمي. وتنظم هذه العلاقات القوانين والمعاهدات الدولية، كما تتداخل مع مفهوم القوة والنفوذ، الذي يلعب دورًا أساسيًا في تحديد شكل العلاقات بين الدول. **مفهوم العلاقات الإقليمية:** العلاقات الإقليمية هي تلك التفاعلات التي تحدث بين الدول الواقعة في منطقة جغرافية محددة، وتتناول قضايا تتعلق بالتعاون الاقتصادي والأمن والسياسة ضمن الإطار الإقليمي. تتأثر العلاقات الإقليمية بالتحديات المشتركة مثل التهديدات الأمنية المشتركة والهجرة وتوزيع الموارد الطبيعية، وغالبًا ما يكون لها تأثير أكبر على الأمن والاقتصاد من العلاقات الدولية الأكثر عمومية. وقد تشمل العلاقات الإقليمية التعاون المتعدد الأطراف من خلال المنظمات الإقليمية مثل الاتحاد الأوروبي، والاتحاد الأفريقي، ومجلس التعاون الخليجي، ومنظمة الأمن والتعاون في البحر الأبيض المتوسط، وغيرها من المنظمات التي تهدف إلى تعزيز التعاون والتنمية بين الدول الإقليمية.

#### العوامل المؤثرة في العلاقات بين الدول:

هناك العديد من العوامل التي تؤثر في العلاقات بين الدول على المستوى الدولي والإقليمي، ويمكن تلخيص أهمها في النقاط التالية:

**أولاً: العوامل السياسية:** وتشمل السياسات الداخلية والخارجية لكل دولة، وعلاقتها مع الحلفاء والخصوم. وتؤثر القرارات السياسية التي تتخذها الحكومات على طبيعة العلاقات بين الدول، وخاصة في ظل الأزمات السياسية والاقتصادية.

**ثانياً: العوامل الاقتصادية:** تؤثر العلاقات الاقتصادية بين الدول بشكل كبير على تحركاتها في العلاقات الدولية والإقليمية. ويعد التعاون الاقتصادي والتجارة والاستثمار، وكذلك القضايا المتعلقة بالموارد الطبيعية مثل النفط والمياه، من العوامل التي تحدد نوع العلاقات بين الدول.

**ثالثاً: العوامل الأمنية:** تشكل التهديدات الأمنية، سواء الداخلية أو الإقليمية أو الدولية، محركاً قوياً للعلاقات بين الدول. وتعد الاتفاقيات الأمنية والتعاون في مكافحة الإرهاب وحماية الحدود والتعاون العسكري من العوامل المهمة في العلاقات الإقليمية.

**رابعاً: العوامل الثقافية والاجتماعية:** تساهم الهوية الثقافية والإرث الاجتماعي والتاريخي في بناء علاقات ودية أو متوترة بين الدول. إن الروابط الثقافية المشتركة بين الدول يمكن أن تعزز التعاون الإقليمي، في حين أن الاختلافات الثقافية قد تؤدي إلى صراعات أو اختلافات في السياسات.

**خامساً: التدخلات الدولية:** تؤثر القوى الدولية مثل الولايات المتحدة والصين وروسيا والاتحاد الأوروبي بشكل كبير على العلاقات بين الدول. يمكن للتدخلات العسكرية أو الاقتصادية من قبل هذه القوى أن تغير ملامح العلاقات بين الدول الإقليمية.

**سادساً: القوانين والمعاهدات الدولية:** تمثل القوانين الدولية، مثل معاهدات حقوق الإنسان، وقوانين التجارة الدولية، واتفاقيات المناخ، الإطار الذي يحدد سلوك الدول في علاقاتها مع بعضها البعض.

**سابعاً: العلاقة بين العلاقات الدولية والإقليمية:** العلاقات الإقليمية هي جزء من النظام الدولي، حيث تؤثر التفاعلات الإقليمية بشكل مباشر على الديناميكيات الدولية. كما يمكن للأحداث الدولية الكبرى أن يكون لها تأثير كبير على العلاقات الإقليمية، مما يؤدي إلى تعزيز التعاون الإقليمي أو خلق صراعات جديدة في المنطقة. وبالتالي، فإن العلاقات الدولية والإقليمية متشابكة بشكل وثيق، ويؤثر كل منها على الآخر، سواء من حيث التعاون أو التوترات السياسية والاقتصادية.

#### **المحور الأول: الأزمة الليبية بعد 2011 وأسبابها :**

يعد هذا المحور أحد المحاور الرئيسية للدراسة، حيث سيسلط الضوء على الأزمة الليبية بعد عام 2011، بدءاً بالثورة الليبية وتداعياتها على ليبيا والدول المجاورة، وسيتم تحليل السياقات السياسية والاجتماعية التي أدت إلى اندلاع الأزمة، مع التركيز على التطورات الرئيسية التي مرت بها ليبيا بعد سقوط نظام "معمر القذافي".

#### **الفقرة الأولى: الثورة الليبية وتداعياتها:**

تشمل هذه الفقرة اندلاع الثورة الليبية من خلال ما حدث بعد سقوط نظام القذافي، والاثار الناتجة عن سقوط نظام القذافي، كما يلي:

## أولاً: اندلاع الثورة الليبية:

في عام 2011، انطلقت الثورة الليبية كجزء من موجة الاحتجاجات التي اجتاحت العالم العربي (الربيع العربي)، حيث اندلعت المظاهرات الشعبية في 15 فبراير 2011 ضد نظام "معمر القذافي" الذي حكم ليبيا منذ عام 1969. كانت هذه الاحتجاجات سلمية في البداية، لكنها سرعان ما تحولت إلى صراع مسلح بعد أن قرر القذافي قمع المتظاهرين باستخدام القوة العسكرية. حيث اتسعت دائرة المواجهات بين القوات الحكومية والمعارضين بسرعة، وخاصة في المدن الكبرى مثل بنغازي وطرابلس. ( الفلاح، 2023 )

## ثانياً: التدخل الدولي في الأزمة الليبية:

في 17 مارس 2011، وافق مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة على القرار رقم 1973، الذي أجاز استخدام القوة العسكرية ضد نظام القذافي، وذلك في أعقاب تقرير للأمم المتحدة أشار إلى انتهاكات لحقوق الإنسان. وعلى إثر ذلك، شنت قوات حلف شمال الأطلسي حملة عسكرية ضد قوات القذافي بهدف حماية المدنيين في المدن التي تشهد معارك. وأدى هذا التدخل الدولي إلى تصعيد الصراع الداخلي وتدهور كبير في الوضع الأمني في ليبيا. (الفلاح، 2023)

## ثالثاً: سقوط نظام القذافي:

في 20 أكتوبر 2011، وبعد عدة أشهر من القتال العنيف، تم القضاء على "معمر القذافي" في مسقط رأسه سرت، على يد الثوار المدعومين من حلف شمال الأطلسي. ولكن مع سقوط النظام دخلت البلاد مرحلة من الفوضى السياسية والأمنية حيث انقسمت الأطراف الليبية إلى عدة مجموعات وفصائل متحاربة مما دفع البلاد إلى حالة من الصراع الداخلي المستمر.

## رابعاً: عواقب سقوط نظام القذافي:

تشمل عواقب سقوط نظام القذافي عدة نقاط رئيسية، أهمها:

1. الفراغ السياسي: أدى سقوط النظام إلى فراغ سياسي رهيب حيث لم تكن هناك مؤسسات قادرة على إدارة الدولة بشكل فعال ولم يتمكن المجلس الوطني الانتقالي (المؤسسة

المؤقتة التي تشكلت بعد الثورة) من فرض سلطته في جميع أنحاء البلاد مما أدى إلى تنامي النفوذ المحلي للجماعات المسلحة والفصائل القبلية.

2. انتشار الفوضى المسلحة: في غياب السلطة المركزية انتشرت الجماعات المسلحة في جميع أنحاء ليبيا واستغل العديد منها توفر الأسلحة بعد انهيار الجيش الليبي مما ساهم في انتشار العنف والفوضى في البلاد. ( الجزيرة، 2017 )

3. الأزمة الإنسانية: تأثرت ليبيا بشكل كبير بالأزمة الإنسانية نتيجة الصراع الدائر حيث شهدت البلاد موجات كبيرة من النزوح الداخلي حيث فر العديد من الليبيين من مناطق القتال إلى مناطق أكثر أماناً. كما شهدت ليبيا تدفق اللاجئين والمهاجرين من دول أفريقيا جنوب الصحراء بحثاً عن فرص العبور إلى أوروبا. ( حقوق الإنسان، 2020 )

4. التحديات الاقتصادية: تدهور الاقتصاد الليبي بشكل ملحوظ بعد عام 2011 بسبب تراجع إنتاج النفط الذي كان المصدر الرئيسي لإيرادات الدولة، وأدت حالة الفوضى إلى تدمير العديد من المنشآت النفطية والخدمية، مما جعل الوضع الاقتصادي أكثر صعوبة. ( بوابة الوسط، 2016 )

#### الفقرة الثانية: الصراع الداخلي في ليبيا بعد عام 2011:

وتتضمن عدة دوافع أدت إلى الصراع الداخلي، منها:

أولاً: التعددية السياسية والفصائل المتحاربة، بعد سقوط القذافي شهدت ليبيا تعددية سياسية كبيرة، حيث ظهرت العديد من الأحزاب السياسية والجماعات المسلحة المتنافسة على السلطة، ومن أبرز هذه الفصائل: (بن بركة، 2018، ص ص76-83)

1- الحركات الإسلامية: مثل "جماعة الإخوان المسلمين"، و"الجماعة الليبية المقاتلة"، وغيرها من الجماعات المتطرفة.

2- الحركات غير الإسلامية: مثل "الليبراليين" و"القوميين"، والتي تسعى إلى بناء دولة مدنية ديمقراطية.

3- الجماعات المسلحة: وعلى رأسها "فجر ليبيا" و"الجيش الوطني الليبي" بقيادة خليفة حفتر، ولكل منهما أجنדתه ونفوذه على الأراضي الليبية.

وقد أدى هذا التعدد إلى تعقيد المشهد السياسي في ليبيا، حيث سعى كل طرف إلى الهيمنة على السلطة، مما أدى إلى اندلاع صراعات مسلحة بين هذه الفصائل، وخاصة في المدن الكبرى مثل طرابلس وبنغازي.

**ثانياً: التدخلات الأجنبية،** أدى الصراع الليبي إلى تدخلات متعددة من دول إقليمية ودولية تسعى إلى دعم أطراف معينة في الصراع أو حماية مصالحها الخاصة. ومن أبرز هذه التدخلات: ( الشوشان، 2021، صص 8-10)

**(1) التدخل المصري:** دعمت مصر بقيادة "عبد الفتاح السيسي" بشكل واضح "الجيش الوطني الليبي" بقيادة "خليفة حفتر"، وهو ما أدى إلى توتر العلاقات مع الحكومة المعترف بها دولياً في طرابلس.

**(2) التدخل التركي:** دعمت تركيا حكومة الوفاق الوطني في طرابلس، وساهمت بإرسال مستشارين عسكريين، بالإضافة إلى الدعم العسكري المباشر.

**(3) تدخلات أخرى:** لعبت دول مثل الإمارات العربية المتحدة وقطر دوراً في دعم أطراف مختلفة وفقاً لمصالحها السياسية والإستراتيجية.

**الفقرة الثالثة: تأثير الأزمة الليبية على دول الجوار:**

وتشمل هذه الفقرة سببين اثنين من أهم الأسباب التي أدت إلى تأثير الأزمة الليبية على دول الجوار الجغرافي، وهما، التهديدات الأمنية لدول الجوار، والتحديات الاقتصادية والإنسانية، وهو ما سيتم استعراضه كالاتي:

#### أولاً: التهديدات الأمنية لدول الجوار: (الحداد، 2023)

✓ **مصر:** تأثرت مصر بشكل كبير بالتهديدات الأمنية القادمة من ليبيا، حيث زادت الجماعات الإرهابية مثل "داعش" من نشاطها على الحدود بين ليبيا ومصر، بالإضافة إلى انتشار الأسلحة والمقاتلين الأجانب عبر الحدود، مما شكل تهديداً للاستقرار الأمني في مصر.

✓ **تونس:** تعرضت تونس أيضاً لتهديدات أمنية نتيجة الأزمة الليبية، وخاصة مع تدفق المقاتلين الأجانب واللاجئين من ليبيا، هذا بالإضافة إلى المخاوف من وقوع عمليات إرهابية عبر الحدود.

✓ **الجزائر:** حرصت الجزائر على استقرار ليبيا نظراً لقربها الجغرافي وارتباطها الاقتصادي، كما تعرضت لتهديدات أمنية نتيجة انتشار الجماعات الإرهابية على حدودها الشرقية.

**ثانياً: التحديات الاقتصادية والإنسانية:** (أبو زيد، 2019، ص ص 66-72)

➤ **الهجرة غير الشرعية:** شهدت دول الجوار تدفقاً كبيراً للمهاجرين واللاجئين نتيجة الصراع في ليبيا، مما فرض تحديات إنسانية واقتصادية كبيرة على هذه الدول.

➤ **التخريب والاتجار بالبشر:** ساهم الوضع الأمني غير المستقر في ليبيا في انتشار شبكات التخريب والاتجار بالبشر، مما زاد من الضغوط على الدول المجاورة، وخاصة تونس ومصر.

وخاصة القول، فإن دراسة الثورة الليبية وتداعياتها تظهر أن ليبيا دخلت مرحلة من الفوضى والصراع السياسي والاقتصادي بعد عام 2011. ولم تقتصر تداعيات الأزمة على ليبيا نفسها، بل كان للدول المجاورة تأثير مباشر، سواء في المجالات الأمنية أو الإنسانية أو الاقتصادية. وقد ساهمت التدخلات الإقليمية والدولية في تعقيد الوضع، حيث تباينت مصالح القوى الدولية والإقليمية في التأثير على مسار الصراع الليبي، مما تسبب في استمرار الأزمة حتى يومنا هذا.

### **المحور الثاني: العلاقات الأمنية بين ليبيا ودول الجوار:**

في هذا المحور سيتم التركيز على العلاقات الأمنية بين ليبيا ودول الجوار بعد الأزمة الليبية التي اندلعت عام 2011. ويتضمن ذلك تحليل العراقيل الأمنية التي تواجه دول الجوار نتيجة للأزمة، وكذلك كيفية استجابة هذه الدول للتحديات الأمنية المشتركة. كما سيتم استعراض التعاون الأمني بين ليبيا ودول الجوار، إلى جانب الأبعاد الإقليمية والدولية لهذه العلاقات، وفق ما يأتي:



### الفقرة الأولى: العراقيل الأمنية التي تواجه دول الجوار بعد عام 2011:

تتناول هذه الفقرة انتشار الجماعات المسلحة والإرهابية في ليبيا واتجاه دول الجوار وهو ما سهل عمليات تهريب الأسلحة والمقاتلين، وتوافد الهجرة غير الشرعية عبر ليبيا إلى دول الجوار الجغرافي، في ضوء ما يأتي: (عبد الله ، 2024)

(1) انتشار الجماعات المسلحة والإرهابية، مع تدهور الوضع الأمني في ليبيا بعد الإطاحة بنظام القذافي، شهدت البلاد انتشاراً واسع النطاق للجماعات المسلحة والإرهابية، مثل داعش والقاعدة وغيرها من الجماعات المتطرفة. واستغلت هذه الجماعات الفوضى في ليبيا لترسيخ وجودها في مناطق محددة، مما يشكل تهديداً كبيراً لدول الجوار مثل مصر وتونس والجزائر.

○ **مصر:** تعرضت مصر لتهديدات أمنية مباشرة بسبب تزايد نشاط الجماعات الإرهابية في ليبيا، وخاصة على الحدود بين البلدين، حيث ارتبطت الهجمات الإرهابية التي استهدفت قوات الأمن المصرية في سيناء ارتباطاً وثيقاً بالجماعات المسلحة العاملة في ليبيا.

○ **تونس:** تعرضت تونس أيضاً لتهديدات من الجماعات الإرهابية، حيث استغلت بعض الجماعات المسلحة الفوضى في ليبيا لتنفيذ عمليات عبر الحدود، مثل الهجمات التي استهدفت الأمن التونسي.

○ **الجزائر:** تعرضت الجزائر، التي لها حدود طويلة مع ليبيا، لهجمات من قبل جماعات مثل القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وداعش، مما دفعها إلى تعزيز إجراءاتها الأمنية على الحدود.

(2) تهريب الأسلحة والمقاتلين، بعد انهيار الجيش الليبي وانتشار الأسلحة في جميع أنحاء البلاد، أصبحت ليبيا مركزاً لتدفق الأسلحة والمقاتلين إلى الدول المجاورة. وقد شكل هذا التهريب غير القانوني للأسلحة والمقاتلين تهديداً خطيراً للأمن الإقليمي. ( جوهر، 2023)

- **مصر:** شهدت الحدود المصرية مع ليبيا تدفقاً غير قانوني للأسلحة، مما عزز قدرات الجماعات المسلحة داخل مصر. حيث كان التهريب جزءاً من تهديد أمني مستمر للحكومة المصرية.
  - **تونس:** تأثرت تونس أيضاً بشكل كبير بتدفق الأسلحة والمقاتلين عبر الحدود، مما أدى إلى تصعيد التوترات الأمنية في البلاد.
  - **الجزائر:** واجهت الجزائر تهديداً مماثلاً بسبب وجود منظمات إرهابية في المنطقة، مما دفعها إلى تعزيز إجراءاتها الأمنية على الحدود مع ليبيا.
  - (3) الهجرة غير الشرعية، لقد أدى الصراع الدائر في ليبيا إلى زيادة تدفق اللاجئين والمهاجرين غير الشرعيين إلى الدول المجاورة، مما وضع ضغوطاً كبيرة على مواردها الإنسانية والاقتصادية. كما أثرت تدفقات المهاجرين من ليبيا إلى أوروبا عبر البحر الأبيض المتوسط على الأمن الإقليمي وخلق تحديات أمنية على الحدود. ( أبو زيد، 2019 )
  - **تونس:** استقبلت تونس أعداداً كبيرة من اللاجئين والمهاجرين من ليبيا، مما وضع ضغوطاً على الموارد المحلية والقدرة على التعامل مع هذه الأزمة الإنسانية.
  - **مصر:** تأثرت مصر أيضاً بتدفقات اللاجئين عبر الحدود من ليبيا وواجهت تحديات كبيرة في محاولة السيطرة على هذه الظاهرة.
  - **الجزائر:** على الرغم من أن الجزائر لم تكن الوجهة الرئيسية للمهاجرين، إلا أن تحديات الهجرة عبر الحدود قد زادت بسبب استمرار تدفق اللاجئين عبر حدودها الجنوبية.
- الفقرة الثانية: التعاون الأمني بين ليبيا ودول الجوار**
- تشمل هذه الفقرة التعاون الأمني بين ليبيا ودول الجوار، وكذلك دور الاتحاد الأفريقي والجامعة العربية، والأمم المتحدة في تسوية الأزمة الليبية وتعزيز الأمن مع دول جوار ليبيا، من خلال: ( عقل، 2014 )
- 1- التعاون الأمني الثنائي والمتعدد الأطراف، بعد عام 2011، واجهت دول الجوار تحديات كبيرة في التعامل مع التهديدات الأمنية الصادرة من ليبيا، ولذلك تم تعزيز التعاون الأمني بين ليبيا ودول الجوار من خلال الاتفاقيات الثنائية والمبادرات الإقليمية.

❖ **الجزائر:** على المستوى الثنائي، عملت الجزائر على تعزيز التعاون الأمني مع ليبيا من خلال تبادل المعلومات الاستخباراتية وتعزيز التنسيق في مكافحة الإرهاب والجماعات المسلحة، وساهمت الجزائر في محاولات الوساطة بين الأطراف الليبية المتنازعة.

❖ **مصر:** تعاونت مصر مع ليبيا في مكافحة الإرهاب على الحدود المشتركة، وأعلنت دعمها للجيش الوطني الليبي بقيادة خليفة حفتر الذي كان يواجه جماعات مسلحة في شرق ليبيا.

❖ **تونس:** لعبت تونس دوراً كبيراً في تسهيل الحوار بين الأطراف الليبية، بالإضافة إلى التعاون الأمني على الحدود، حيث كثفت الإجراءات الأمنية لمنع تسلل الإرهابيين والمهربين عبر الحدود الليبية.

2- **دور الاتحاد الأفريقي والجامعة العربية:** لعب الاتحاد الأفريقي دوراً بارزاً في محاولة إيجاد حلول للأزمة الليبية من خلال تشجيع الحوار بين الأطراف الليبية، كما عمل الاتحاد على تعزيز التعاون الأمني بين الدول المجاورة لمواجهة التهديدات الأمنية العابرة للحدود، مثل الإرهاب والجريمة المنظمة. بينما لعبت الجامعة العربية دوراً آخر هام في تنسيق المواقف بين الدول العربية فيما يتعلق بالأزمة الليبية، بما في ذلك التنسيق الأمني لتأمين الحدود وتعزيز الاستقرار الإقليمي. وأيضاً ساهمت دور الأمم المتحدة، بلعب دوراً رئيسياً في توفير منصة للحوار بين الأطراف الليبية من خلال بعثتها (بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا)، ومن خلال هذه البعثة تم تعزيز التنسيق بين الدول المجاورة والأمم المتحدة من أجل تأمين الحدود ومنع تدفق الأسلحة والمقاتلين.

#### **الفقرة الثالثة: التحديات التي تواجه التعاون الأمني:**

تتضمن هذه الفقرة التحديات التي تواجه التعاون الأمني بين الدول المجاورة، وتبرز الخلافات السياسية وصعوبة تنفيذ القرارات الإقليمية من بين هذه التحديات، وهو ما يمكن ذكره في هذا السياق. (سلامة، 2023)

1. **الخلافات السياسية بين الدول المجاورة،** على الرغم من التعاون الأمني بين الدول المجاورة، إلا أن الخلافات السياسية بين هذه الدول كانت عائقاً أمام التنسيق الفعال. على سبيل المثال، تباين الدعم للأطراف المتحاربة في ليبيا بين دول مثل مصر التي ساندت

الجيش الوطني الليبي بقيادة "خليفة حفتر"، بينما تبنت الجزائر موقفاً أكثر حياداً، مما أدى إلى تعقيد التنسيق الأمني بين هذه الدول.

2. صعوبة تنفيذ القرارات الإقليمية، على الرغم من المبادرات المختلفة التي تم اتخاذها، إلا أن تنفيذ القرارات الأمنية على الأرض واجه تحديات كبيرة. خاصة في ظل الوضع المتقلب في ليبيا وصعوبة فرض السيادة على كافة الأراضي الليبية، مما جعل التعاون الأمني الإقليمي أكثر تعقيداً.

وبناءً على ما سبق، طرحت الأزمة الليبية بعد عام 2011 تحديات كبيرة للأمن الإقليمي، وخاصة بالنسبة للدول المجاورة مثل مصر والجزائر وتونس. فقد شهدت هذه الدول عدة تهديدات أمنية، بما في ذلك انتشار الجماعات الإرهابية وتهريب الأسلحة والهجرة غير الشرعية. وعلى الرغم من ذلك، شهدت العلاقات الأمنية بين ليبيا والدول المجاورة تعاوناً ملحوظاً، سواء على المستوى الثنائي أو في أطر إقليمية مثل الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية. وعلى الرغم من هذه الجهود، لا تزال التحديات الأمنية قائمة بسبب عدم الاستقرار الداخلي في ليبيا والخلافات السياسية بين الدول المعنية. وعليه فإن الوضع الأمني في المنطقة يتطلب مزيداً من التنسيق وآليات فعالة لمواجهة التهديدات العابرة للحدود، بالإضافة إلى دعم المجتمع الدولي لتحقيق الاستقرار الدائم في ليبيا والمنطقة.

### المحور الثالث: دور دول الجوار في الوساطة وتسوية الأزمة الليبية :

يعد هذا المحور من المحاور المهمة في الدراسة حيث يركز على دور دول الجوار في الوساطة ومحاولات حل الأزمة الليبية بعد عام 2011، وفي هذا المحور سيتم استعراض آليات الوساطة التي تبنتها هذه الدول، وكذلك المبادرات التي قدمتها لحل الأزمة الليبية، بالإضافة إلى التحديات التي تواجه دول الجوار في محاولاتها للوصول إلى تسوية سياسية دائمة.

### الفقرة الأولى: دور دول الجوار في الوساطة وحل الأزمة الليبية :

بعد سقوط نظام القذافي عام 2011، انخرطت دول الجوار الليبي في العديد من المبادرات السياسية لمحاولة تحقيق الاستقرار في ليبيا، ونظراً للروابط التاريخية والجغرافية والسياسية

بين هذه الدول وليبيا، فقد كان لها مصالح مباشرة في استقرار الوضع في ليبيا وتجنب الآثار السلبية للأزمة على أمنها القومي.

أولاً: دور الجزائر في الوساطة: الجزائر كواحدة من دول الجوار الرئيسية سعت إلى حل الأزمة الليبية عبر الحوار السياسي وتجنب التدخل العسكري، وتعتمد الجزائر على نهج دبلوماسي يركز على: (مهذب، كشميم، 2020)

(1) الدعوة إلى الحوار الشامل: طرحت الجزائر عدة مبادرات لجمع الأطراف الليبية حول طاولة المفاوضات، وركزت على ضرورة التوصل إلى حل سياسي يضمن الأمن والاستقرار في ليبيا دون تدخل خارجي.

(2) الوساطة بين الأطراف المتنازعة، عملت الجزائر على تسهيل اللقاءات بين مختلف الأطراف الليبية، سواء داخليا أو في إطار اللقاءات الإقليمية، ولعبت الجزائر دورا في محاولة احتواء الخلافات بين حكومة الوفاق الوطني والجيش الليبي بقيادة "خليفة حفتر".

(3) مبادرة الجزائر للسلام، كانت الجزائر من الدول التي حاولت تشكيل قاعدة للحوار بين مختلف الأطراف الليبية، ودعمت هذه المبادرات بشكل مستمر من خلال الأمم المتحدة أو من خلال الوساطات الإقليمية.

ثانياً: دور مصر في الوساطة: لعبت مصر، باعتبارها جارة مباشرة لليبيا، دوراً كبيراً في مساعدة حكومة الوفاق الوطني والحكومة الموازية على التوصل إلى حل للأزمة الليبية، حيث اعتمدت على: (قاييل، 2020)

1- دعم الجيش الوطني الليبي، منذ البداية، دعمت مصر بشكل واضح الجيش الوطني الليبي بقيادة خليفة حفتر، الذي كان يسعى للسيطرة على المناطق الشرقية من ليبيا. ورغم ذلك، سعت مصر أيضاً إلى إيجاد حل سياسي من خلال المفاوضات.

2- الوساطة بين الأطراف الليبية، في عام 2014، أطلقت مصر جهوداً للوساطة بين الأطراف الليبية من خلال دعوة مختلف الفصائل والسلطات في ليبيا للمشاركة في جلسات حوار داخلي تهدف إلى إنهاء الصراع.

- 3- مبادرة القاهرة، طرحت مصر عدة مبادرات للوساطة بين الأطراف الليبية، داعية إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية تضمن مصالح جميع الأطراف السياسية، ورأت مصر أن الحل السياسي هو السبيل الوحيد لضمان الاستقرار في ليبيا. ( الاستعلامات، 2022)
- ثالثاً: دور تونس في الوساطة:** تونس التي تعرضت للعديد من التأثيرات الأمنية والاقتصادية نتيجة الأزمة الليبية، سعت إلى التوسط بين الأطراف الليبية، مستخدمة عدة آليات للتفاعل مع الأزمة: ( العرب، 2017)
1. الدعوة إلى الحوار الوطني، استضافت تونس العديد من اللقاءات بين الأطراف الليبية في محاولة للتوصل إلى تسوية سلمية، مثل لقاءات تونس التي جمعت ممثلي الحكومة الليبية المعترف بها دولياً والمجلس الأعلى للدولة وقوى سياسية أخرى.
  2. الحياد الإيجابي، سعت تونس إلى الحفاظ على موقف محايد بين مختلف الأطراف الليبية في سعيها لتحقيق المصالحة الوطنية والتهدئة بين الفصائل المختلفة.
  3. دور الوساطة، نظمت تونس مؤتمرات إقليمية ودولية، حيث عملت على تشجيع الحوار بين الأطراف الليبية في محاولة لتوجيه العملية السياسية نحو الحلول السلمية.
- رابعاً: دور الاتحاد الأفريقي في الوساطة:** لعب الاتحاد الأفريقي من خلال اللجنة الأفريقية رفيعة المستوى التي أنشئت سنة 2011، دوراً كبيراً في تقديم الوساطة بين الأطراف الليبية. ضمت هذه اللجنة عدداً من القادة الأفارقة الذين عملوا على إقناع الأطراف الليبية بالتوصل إلى اتفاقيات سياسية: (الاستعلامات، 2024)
- (1) دعم التسوية السلمية: دعا الاتحاد الأفريقي إلى اعتماد حلول سياسية تضمن مصالح كافة الأطراف الليبية، مع التأكيد على ضرورة إشراك كافة المجموعات السياسية في الحوار.
  - (2) المؤتمرات الإقليمية، نظم الاتحاد الأفريقي عدة مؤتمرات في محاولة لوضع خارطة طريق لحل الأزمة الليبية، مع التأكيد على تفعيل دور المؤسسات الأفريقية في إيجاد الحلول المشتركة.
  - (3) تنسيق جهود الوساطة، سعى الاتحاد الأفريقي إلى تنسيق الجهود بين دول الجوار والمؤسسات الدولية لتحقيق الاستقرار في الوضع الأمني والسياسي في ليبيا.

### الفقرة الثانية: تحديات وجهود الوساطة من قبل دول الجوار:

تتضمن هذه الفقرة التدخلات الأجنبية وآثارها، والانقسامات الداخلية الليبية، والتحديات الأمني، واختلاف المواقف بين الدول المجاورة، وكيف ساهمت هذه العوامل في عرقلة جهود الوساطة التي قدمتها دول الجوار، ويمكن استعراض ذلك من خلال:

#### أولاً: التحديات التي تواجه جهود وساطة دول الجوار في ليبيا:

(1) التدخلات الأجنبية وآثارها، أعاقَت التدخلات العسكرية من قبل قوى إقليمية ودولية، مثل حلف شمال الأطلسي وتركيا والإمارات العربية المتحدة، في بعض الأحيان جهود الوساطة من قبل دول الجوار، وكان لهذه التدخلات تأثير كبير على مسار المفاوضات، حيث ساهمت في تأجيج الصراع بين الأطراف الليبية.

(2) الانقسامات الداخلية الليبية: شكلت الانقسامات العميقة داخل المشهد السياسي الليبي، مثل الصراع بين حكومة الوفاق الوطني في طرابلس والحكومة الموازية في الشرق بقيادة خليفة حفتر، تحدياً كبيراً للدول المجاورة في إيجاد حلول سياسية دائمة. وكانت هناك مصالح متضاربة بين الأطراف المختلفة، مما جعل من الصعب التوصل إلى اتفاق شامل. (نوار، 2020)

(3) التحديات الأمنية: زادت التحديات الأمنية من تعقيد عملية الوساطة، مع تزايد الهجمات الإرهابية وسيطرة الجماعات المسلحة على مناطق إستراتيجية في ليبيا. وقد ساهم ذلك في تقويض الاستقرار المحلي، مما جعل من الصعب على الدول المجاورة لعب دور وساطة فعال.

(4) اختلاف المواقف بين الدول المجاورة: على الرغم من اتفاق الدول المجاورة على أهمية الاستقرار في ليبيا، إلا أن مواقفها السياسية كانت مختلفة. فقد دعمت مصر حفتر، في حين اتجهت الجزائر إلى اتخاذ موقف أكثر حياداً، وسعت تونس إلى الحفاظ على علاقات جيدة مع جميع الأطراف. وقد أدى هذا التباين في المواقف إلى صعوبة التنسيق بين هذه الدول. (الشوشان، 2022، ص ص 12-13).

## ثانياً: الإنجازات والتقدم المحرز في جهود الوساطة لدول الجوار في ليبيا

1- اتفاق الصخيرات 2015، في عام 2015، تم التوصل إلى اتفاق سياسي في مدينة الصخيرات المغربية برعاية الأمم المتحدة، والذي شكل نقطة تحول في جهود الوساطة، وقد جاء هذا الاتفاق نتيجة لضغوط مارستها دول الجوار والمنظمات الدولية، حيث ساهم في تشكيل حكومة الوفاق الوطني في ليبيا، وهي الحكومة المعترف بها من قبل المجتمع الدولي. (الاتفاق السياسي الليبي، الصخيرات)

2- المؤتمرات الإقليمية والدولية: من خلال الاجتماعات والمؤتمرات التي عقدتها دول الجوار وكان من بينها مؤتمر باليرمو الذي عقد في منتصف نوفمبر عام 2018 بحضور "فائز السراج" و "خليفة حفتر" طرفي الأزمة الليبية، وعدد من الأطراف الدولية والإقليمية، ( الفقيه، 2018) . تمكنت الأطراف الليبية من تحديد بعض الخطوات نحو بناء السلام، وإن كان التنفيذ لا يزال يواجه تحديات كبيرة، ومن هذه المؤتمرات إعلان أو مبادرة تونس لحل الأزمة في ليبيا. (الجزيرة، 2017)

ويمكن القول في نهاية هذا المحور أن دول جوار ليبيا قدمت مساهمات مهمة في جهود الوساطة لتسوية الأزمة الليبية، من خلال المبادرات الثنائية والإقليمية، إلا أن هذه الجهود واجهت العديد من التحديات السياسية والأمنية. ورغم هذه التحديات، نجحت الوساطات المختلفة في التوصل إلى بعض الحلول المؤقتة، مثل اتفاق الصخيرات، لكنها لم تحقق حلاً دائماً بسبب استمرار الانقسامات داخل ليبيا، ووجود تدخلات إقليمية ودولية. ويتطلب الحل النهائي للأزمة تضافر جهود دول الجوار، والمجتمع الدولي في بيئة أكثر ملائمة سياسياً وأمنياً.

## المحور الرابع: التدخلات الدولية والإقليمية في الأزمة الليبية وأثرها على العلاقات مع دول الجوار:

يشكل هذا المحور جزءاً مهماً من الدراسة، حيث يستعرض التدخلات الدولية والإقليمية في الأزمة الليبية وأثرها على العلاقات بين ليبيا ودول الجوار. فبعد عام 2011، أصبحت الأزمة الليبية مسرحاً لتدخلات متعددة من قبل الدول والمنظمات الدولية والإقليمية، مما أدى



إلى تعقيد الوضع وزيادة تأثير الأزمة على دول الجوار. وفي هذا المحور، سنتناول أنواع التدخلات، والجهات الفاعلة الرئيسية في الأزمة الليبية، وأثر هذه التدخلات على العلاقات بين ليبيا ودول الجوار.

### الفقرة الأولى: أنواع التدخلات الدولية والإقليمية في الأزمة الليبية :

تطرح هذه الفقرة عدة تدخلات كان لها أثراً كبيراً على الأزمة الليبية من جانب، ودول الجوار من جانب آخر، منها، التدخلات العسكرية، والتدخلات الإقليمية، والتدخلات الدولية السياسية والاقتصادية والدبلوماسية، من خلال:

(1) **التدخلات العسكرية، التدخل العسكري الدولي (حلف شمال الأطلسي):** في عام 2011، وبعد اندلاع الثورة الليبية، أصدر مجلس الأمن الدولي القرار رقم 1973، الذي أجاز استخدام القوة العسكرية لحماية المدنيين في ليبيا من القمع الذي مارسه نظام "معمر القذافي". قاد حلف شمال الأطلسي هذا التدخل الذي ساهم في الإطاحة بالقذافي في أكتوبر 2011، لكنه ترك البلاد في حالة من الفوضى السياسية والأمنية، مما أدى إلى تداعيات كبيرة على الجوار الليبي. (محمد، خليل، 2024، ص142)

(2) **التدخلات الإقليمية (تركيا والإمارات العربية المتحدة):** منذ عام 2014، أصبح التدخل الإقليمي عنصراً بارزاً في الأزمة الليبية، حيث دعمت تركيا حكومة الوفاق الوطني في طرابلس، (DW، 2020) فيما دعمت الإمارات العربية المتحدة خليفة حفتر قائد الجيش الوطني الليبي، كما قدمت دول أخرى مثل قطر والمملكة العربية السعودية الدعم لفصائل مختلفة. (نجاعي، 2018، ص ص 71-75)، وقد ساهمت هذه التدخلات العسكرية في تعميق الصراع الداخلي وزيادة التداعيات السلبية على الدول المجاورة، وخاصة في مجال الأمن.

### (3) **التدخلات السياسية والاقتصادية والدبلوماسية:**

أ. الأمم المتحدة: بعد سقوط نظام القذافي، تولت الأمم المتحدة دور الوسيط الرئيسي في محاولة للتوصل إلى تسوية سياسية بين الأطراف الليبية من خلال بعثتها الخاصة (UNSMIL)، حيث قادت الأمم المتحدة عدة محاولات لحل النزاع عبر مؤتمرات وطاولات

مستديرة، كان أبرزها اتفاق الصخيرات عام 2015، والذي أفضى إلى تشكيل حكومة الوفاق الوطني. (الشوشان، 2021، ص ص 7-9)

ب. المنظمات الإقليمية (الاتحاد الأفريقي والجامعة العربية)، لعب الاتحاد الأفريقي دوراً مهماً في الدعوة إلى الحوار بين الأطراف الليبية، حيث سعى إلى التوسط بين حكومة الوفاق الوطني وحكومة طبرق، كما لعبت الجامعة العربية دوراً مماثلاً، حيث أنشأت محطات دبلوماسية متعددة للحوار بين الأطراف المختلفة.

ت. التدخلات السياسية الأوروبية، لعب الاتحاد الأوروبي والدول الأوروبية الكبرى مثل فرنسا وإيطاليا دوراً في التأثير على الوضع الليبي من خلال دعم مواقف سياسية مختلفة، حيث دعمت فرنسا بشكل خاص خليفة حفتر ضد حكومة الوفاق الوطني، بينما دعمت إيطاليا الحكومة المعترف بها دولياً.

#### (4) التدخلات الاقتصادية:

أ) العقوبات الاقتصادية: فرضت عدة دول ومنظمات دولية عقوبات اقتصادية على أطراف الصراع، شملت حظر الأسلحة وتجميد الأصول المالية. ( الجزيرة، 2011) وقد كان لهذه العقوبات أثر كبير على الاقتصاد الليبي وزادت من معاناة الشعب الليبي، إلا أن آثارها امتدت أيضاً إلى الدول المجاورة في مجالات التجارة والاقتصاد.

ب) الدعم والمساعدات المالية: قدمت بعض الدول الغربية، مثل إيطاليا وفرنسا، مساعدات مالية لدعم حكومة الوفاق الوطني وخلق آليات لإعادة الإعمار في ليبيا. (الاتحاد الأوروبي، 2020) وقد كان لهذه المساعدات آثار اقتصادية على الدول المجاورة، من خلال التعاون الثنائي في مجالات التجارة والموارد الطبيعية.

#### الفقرة الثانية: تأثير التدخلات الدولية والإقليمية على العلاقات مع الدول المجاورة:

تشمل هذه الفقرة تأثير التدخلات العسكرية على الأمن الإقليمي، وكذلك تأثير التدخلات الدولية والإقليمية على العلاقات مع الدول المجاورة، وفق ما سيأتي: ( الحضيرين، 2021) أولاً: تأثير التدخلات العسكرية على الأمن الإقليمي:

شهدت مصر تصاعداً في التهديدات الأمنية على حدودها الغربية مع ليبيا نتيجة الفراغ الأمني ووجود الجماعات المسلحة. وكذلك التدخل العسكري من قبل القوى الخارجية في

ليبيا، مثل دعم الإمارات لحفتر، كان له تأثير كبير على استقرار الوضع على الحدود بين مصر وليبيا. وتعرضت تونس للعديد من التهديدات الإرهابية على خلفية الوضع الأمني المضطرب في ليبيا. وقد أدى تواجد الجماعات المتطرفة على الحدود التونسية مع ليبيا إلى زيادة الهجمات الإرهابية داخل تونس، مما دفعها إلى تعزيز الأمن على الحدود مع ليبيا، بينما تأثرت الجزائر، التي لها حدود طويلة مع ليبيا، بشكل كبير من الناحية الأمنية. فقد أدت التدخلات العسكرية الأجنبية إلى تفاقم الوضع الأمني على الحدود، وخاصة فيما يتعلق بالجماعات الإرهابية وتهريب الأسلحة. وقد سعت الجزائر إلى تجنب التدخلات العسكرية المباشرة وركزت على تعزيز التنسيق الأمني الإقليمي.

#### ثانياً: تأثير التدخلات السياسية على العلاقات مع دول الجوار :

➤ تباين المواقف بين دول الجوار: تبنت دول الجوار الليبي مواقف سياسية متباينة، حيث دعمت مصر والإمارات حفتر بينما دعمت الجزائر وتونس الحوار الوطني. خلق هذا التباين نوعاً من التوتر بين الدول المجاورة، مما أثر سلباً على التنسيق الإقليمي في معالجة الأزمة الليبية.

➤ التأثير على العلاقات الثنائية: أدت التدخلات الإقليمية والدولية إلى بعض التوترات في العلاقات الثنائية بين الدول المجاورة، فعلى سبيل المثال انتقدت الجزائر التدخلات العسكرية من قبل تركيا ودول أخرى، في حين تزايدت الخلافات بين مصر وتونس بشأن المواقف من دعم الأطراف المتصارعة في ليبيا.

#### ثالثاً: تأثير التدخلات الاقتصادية على العلاقات الاقتصادية :

❖ الضغوط الاقتصادية على الدول المجاورة: بسبب تأثير الأزمة الليبية على الأمن وإمدادات النفط، تأثرت بعض الدول المجاورة اقتصادياً، فقد كان لتقلبات أسعار النفط الناتجة عن الصراع في ليبيا تأثير سلبي على اقتصادات مثل الجزائر، التي تعتمد بشكل كبير على صادرات النفط.

❖ التعاون الاقتصادي المستقبلي: على الرغم من التحديات، إلا أن هناك فرصاً للتعاون الاقتصادي بين ليبيا والدول المجاورة في المستقبل، وخاصة في مجالات إعادة

الإعمار والاستثمار، ويمكن للدول المجاورة مثل تونس والجزائر أن تلعب دوراً في دعم الاقتصاد الليبي بعد استقرار الأوضاع.

#### رابعاً: التحديات المستقبلية :

على الرغم من الجهود الدولية والإقليمية، فإن الأزمة الليبية لا تزال بحاجة إلى حل سياسي شامل. وقد يؤدي استمرار التدخلات العسكرية والإقليمية إلى تعقيد مسار التسوية السلمية في ليبيا. فضلاً عن ذلك، تواجه الدول المجاورة تحديات كبيرة في التعامل مع التداعيات الأمنية والاقتصادية والإنسانية الناجمة عن الصراع الدائر في ليبيا.

وفي ضوء ما سبق، كان للتدخلات الدولية والإقليمية في الأزمة الليبية تأثيرات كبيرة على العلاقات بين ليبيا والدول المجاورة. فمن ناحية، ساهمت هذه التدخلات في تعميق الصراع الليبي، ومن ناحية أخرى، فرضت ضغوطاً على أمن واستقرار الدول المجاورة. وتحتاج الدول المجاورة إلى العمل بالتنسيق مع المجتمع الدولي لتحقيق حل دائم للأزمة الليبية يعزز الأمن الإقليمي والاستقرار السياسي في المنطقة.

#### الخاتمة :

في نهاية هذه الدراسة يتبين أن العلاقات الليبية مع دول الجوار في ظل المتغيرات الدولية والإقليمية بعد عام 2011 مرت بتحديات كبرى ومعقدة أثرت بشكل مباشر على استقرار المنطقة ككل، فقد تسببت الفوضى السياسية والصراع الدائر في ليبيا في تغييرات جوهرية في العلاقات بين ليبيا ودول الجوار سواء على المستوى الأمني أو الاقتصادي أو السياسي. فمن الناحية الأمنية أصبحت دول الجوار تواجه تهديدات مباشرة من انتشار الجماعات المسلحة، والتهديب، والهجرة غير الشرعية، نتيجة للأزمة الليبية، مما دفعها إلى تبني سياسات أمنية صارمة، وتعزيز التعاون الإقليمي. ومن الناحية الاقتصادية تضررت التجارة والاستثمارات المتبادلة، حيث أثرت الأزمة الليبية على الاقتصادات المحلية لدول الجوار، مما أضاف عبئاً إضافياً على اقتصاداتها. وعلى المستوى السياسي استمرت جهود الوساطة من قبل دول الجوار مثل الجزائر، ومصر، وتونس، إلا أن هذه الجهود لم تتكامل بالنجاح الكامل بسبب تعقيدات الوضع الليبي الداخلي واختلاف مصالح الأطراف الليبية. كما

ساهمت التدخلات الدولية والإقليمية في تعقيد المشهد السياسي وزيادة التوترات بين الدول الإقليمية. وفيما يتعلق بقضايا الهجرة، كانت الأزمة الليبية عاملاً رئيسياً في تصاعد تدفقات اللاجئين والمهاجرين غير الشرعيين نحو الدول المجاورة، مما خلق تحديات إنسانية وأمنية هائلة لتلك الدول.

وبناءً على ما سبق، يمكن التأكيد على أهمية تعزيز التعاون الإقليمي بين ليبيا والدول المجاورة، وتكثيف الجهود الأمنية والسياسية والاقتصادية لإيجاد حلول مستدامة للأزمة الليبية. ولا يمكن تحقيق الاستقرار في ليبيا إلا من خلال تسوية شاملة تجمع كل الأطراف الليبية وتأخذ في الاعتبار مصالح وأمن الدول المجاورة.

#### النتائج :

من خلال تحليل علاقات ليبيا مع دول الجوار في ضوء المتغيرات الدولية والإقليمية بعد عام 2011 توصلت الدراسة إلى عدة نتائج يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

1. أثرت الأزمة الليبية على الأمن الإقليمي، أسفرت الأزمة الليبية عن تداعيات كبيرة على أمن دول الجوار، منها انتشار الجماعات المسلحة والإرهابية على حدود هذه الدول، وساهمت الفوضى الأمنية في ليبيا في زيادة تهريب الأسلحة والمقاتلين، مما أدى إلى تصاعد التهديدات الإرهابية في مصر والجزائر وتونس. كانت الأزمة الليبية أحد العوامل الرئيسية التي ساهمت في زيادة تدفق اللاجئين والمهاجرين غير الشرعيين عبر الحدود، مما شكل ضغطاً على موارد وطاقة استيعاب دول الجوار.

2. دور دول الجوار في التوسط وحل الأزمة الليبية، لعبت دول الجوار دوراً مهماً في التوسط بين الأطراف الليبية، حيث سعت الجزائر ومصر وتونس إلى تقديم حلول سياسية سلمية من خلال الحوار والضغط على الأطراف المتصارعة. ورغم هذه الجهود، تباينت مواقف دول الجوار فيما يتعلق بدعم الأطراف المختلفة في الصراع الليبي، مما أدى إلى تحديات في التنسيق وخلق تباين في مواقفها تجاه الحلول الممكنة.

3. التدخلات الدولية والإقليمية في الأزمة الليبية، ساهمت التدخلات العسكرية الدولية والإقليمية في تقاوم الأزمة الليبية، حيث ساعدت القوى الخارجية في تعزيز الانقسامات

بين الأطراف الليبية. في المقابل، أظهرت التدخلات الدبلوماسية، مثل تلك التي تقودها الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، دوراً مهماً في تسهيل الحلول السياسية، إلا أنها واجهت تحديات بسبب الانقسامات الداخلية في ليبيا وتدخلات القوى الإقليمية. كانت تداعيات التدخلات على دول الجوار متعددة، حيث تأثرت علاقاتها الأمنية والسياسية في ظل تصاعد التوترات بين الأطراف المختلفة.

### التوصيات :

- (1) تعزيز التنسيق الأمني بين الدول المجاورة، من الضروري أن تعمل الدول المجاورة على تعزيز التنسيق الأمني المشترك لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، ويجب إنشاء آليات إقليمية فعالة لتبادل المعلومات الاستخباراتية وتعزيز التعاون في مواجهة التهديدات من الجماعات المسلحة. إن تفعيل الحدود المشتركة كخط دفاع أول ضد التهديدات الإقليمية يمكن أن يساهم في زيادة الاستقرار الأمني.
- (2) تعزيز دور الوساطة والتفاوض، ينبغي للدول المجاورة تكثيف جهود الوساطة عبر القنوات السياسية والدبلوماسية، مع التأكيد على دعم عملية الحوار الليبي الشامل، وأن تكون هذه الجهود بعيدة عن التدخلات العسكرية، وأن تدعم الجهود التي تركز على الحلول السلمية. إن تفعيل دور المنظمات الإقليمية مثل الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية في دعم العملية السياسية في ليبيا قد يساهم في تحقيق التوافق بين مختلف الأطراف الليبية.
- (3) دعم إعادة الإعمار والتنمية، في حال تحقيق الاستقرار السياسي في ليبيا، ينبغي للدول المجاورة أن تدعم بشكل مشترك برامج إعادة الإعمار والتنمية في ليبيا، وخاصة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية. ويمكن للدول المجاورة أن تساهم في تقديم الدعم الفني والمالي لمشاريع التنمية في ليبيا. يجب توجيه الدعم نحو بناء مؤسسات الدولة الليبية وتعزيز القدرات المحلية لتقديم الخدمات للمواطنين.

- (4) التعاون مع المجتمع الدولي، من المهم أن تستمر الدول المجاورة في التنسيق مع المجتمع الدولي لتحقيق تسوية سياسية شاملة. ويمكن للأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي أن يساهما في تسهيل انتقال السلطة في ليبيا ودعم البرامج الإنسانية. إن دعم دور الأمم المتحدة كوسيط رئيسي ووسيلة لإقناع الأطراف الليبية بالجلوس على طاولة المفاوضات يمكن أن يكون خطوة حاسمة نحو تحقيق السلام المستدام.
- (5) التركيز على الحلول الإقليمية المشتركة، لمعالجة التداخيات الأمنية والاجتماعية للأزمة الليبية. ويجب على الدول المجاورة أن تعمل معاً لإيجاد آليات للحد من تداعيات الهجرة غير الشرعية وتعزيز سيادة القانون على الحدود المشتركة. يجب على الدول المجاورة أن تدرك أن استقرار ليبيا هو مفتاح استقرار المنطقة بأكملها، وأن أي حلول طويلة الأجل للأزمة يجب أن تأخذ في الاعتبار المصالح الأمنية والاقتصادية للدول المجاورة.
- (6) دعم الحوار السياسي الداخلي في ليبيا، ودعم كافة الجهود الرامية إلى تحفيز الحوار السياسي الداخلي بين الأطراف الليبية المتنازعة، مع مراعاة عدم استبعاد أي طرف من العملية السياسية، وهذا يتطلب ضمانات من المجتمع الدولي لتوفير البيئة المناسبة للحوار من أجل التوصل إلى تسوية سياسية شاملة.
- (7) التأكيد على ضرورة التوافق بين كافة الأطراف الليبية، بما في ذلك القوى العسكرية والسياسية، من أجل بناء أسس الدولة الليبية المستقبلية وفق المبادئ الديمقراطية وضمن حقوق الإنسان.

## المراجع :

الاتحاد الأوروبي يفرض عقوبات إضافية على انتهاكات حقوق الإنسان وانتهاكات حظ الأسلحة"، موقع رسمي للاتحاد الأوروبي، 21 سبتمبر 2020،

[https://www.eeas.europa.eu/\\_en](https://www.eeas.europa.eu/_en)

"الاتفاق السياسي الليبي" في مدينة الصخيرات المغربية.

DW ، تدخل تركيا عسكرياً في ليبيا-حسابات الربح والخسارة"، 13 يناير 2020،

<https://www.dw.com/ar/>

إحسان الفقيه، مؤتمر باليرمو حول ليبيا. هل يتجاوز الخلافات الدولية والصراعات المحلية؟

،الاناضول، 15 نوفمبر 2018، <https://www.aa.com.tr/ar> .

أحمد قابيل، "البرلمان يوافق على إرسال القوات المسلحة في مهام قتالية بالخارج"، بوابة

القاهرة، 20 يوليو 2020، <https://www.cairogate.net/>

أفاق الإصلاح الاقتصادي الليبي في بيئة مضطربة سياسياً وعسكرياً"، القاهرة، بوابة الوسط،

28 مايو 2016، <https://alwasat.ly>

الأمم المتحدة، "المفوضة السامية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بأخر المستجدات بشأن ليبيا

عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان رقم 27/40"، حقوق الإنسان، 18 يونيو 2020:

<https://www.ohchr.org>

إيمان مهذب، غازي كشميم، "الحرب في ليبيا: اصطفاقات ومواقف إقليمية ودولية تفرضها

المصالح ويحكمها التاريخ"، الجزيرة، 23 يوليو 2020،

<https://www.aljazeera.net>

البيان الختامي لقمة برازافيل للجنة الاتحاد الأفريقي رفيدة المستوى حول ليبيا"، مصر، الهيئة

العامة للاستعلامات، 07 فبراير 2024، <https://www.sis.gov> .

بين حفتر والسراج: من يملأ الفراغ السياسي في ليبيا الجزيرة، 26 يوليو

<https://www.aljazeera.net>، 2017

ترجمات، ترجمة/ علي نوار، "كيف يمكن حل الأزمة الليبية؟"، موقع حفريات، 8 يناير

2020، <https://www.hafryat.com>

الجزيرة، إعلان تونس "لحل الأزمة الليبية، 20 فبراير 2017،

<https://www.aljazeera.net>

جمال جوهر، "تهريب السلاح" من ليبيا وإليها أزمة عمقها الانقسام السياسي، القاهرة، الشرق

الأوسط، 05 مارس 2023، <https://alwasat.ly>

حامد عبد الله الحضيبي، "محددات وقضايا التنافس الفرنسي الإيطالي في ليبيا"، مركز

دراسات الوحدة العربية، 12 مايو 2021، <https://caus.org> .



- حسام الحداد، "دراسة: الأزمة الليبية وتأثيرها على أمن دول الجوار"، بوابة الحركات الإسلامية، 22 أغسطس 2023، <https://www.islamist-movements.com>
- حسام فتحي محمد، عبد الرحيم أحمد خليل، "مبررات التدخل العسكري للناطو في ليبيا بين المشروعية وعدم المسئولية"، مصر، جامعة أسوان، مجلة البحوث والدراسات الإفريقية ودول حوض النيل، المجلد 8، العدد 2، أكتوبر 2024.
- حنان نجاعي، "الأزمة الليبية بين المقاربة المغاربية والأجندة الخليجية المصرية"، رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجبلية بونعامة-خميس مليانة، السنة الجامعية 2018.
- زياد عقل، "الأزمة الليبية والتحرك المصري في ظل الأبعاد الإقليمية والدولية"، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 16 سبتمبر 2014، <https://acpss.ahram.org>
- سعد سلامة، الأزمة الليبية: قراءة في سياسات دول الجوار"، مركز المتوسط، 17 يوليو 2023، <https://mediterraneancss.uk>
- كشان رضا، "التدخل الأجنبي في الشؤون العربية الداخلية وتداعياته على الأمن القومي العربي: دراسة حالة ليبيا"، الجزائر، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المجلد 07، العدد الثاني، 20 ديسمبر 2020.
- ماجدة الفلاح، "المشهد السياسي الليبي: آفاق التسوية ومرتكزات الحل"، مركز المتوسط، 02 نوفمبر 2023: <https://mediterraneancss.uk>
- المبادرة المصرية لحل الأزمة الليبية"، القاهرة، الهيئة العامة للاستعلامات، 16 يونيو 2022، <https://www.sis.gov>.
- محمد امحمد أبو زيد، "الهجرة غير الشرعية وأثرها على الأمن القومي الليبي (2011-2017)"، رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، السنة الجامعية 2019.
- محمد امحمد محمد أبو زيد، "الهجرة غير الشرعية وأثرها على الأمن القومي الليبي (2011-2017)" رسالة ماجستير غير منشورة- جامعة الشرق الأوسط- الاردن - 2019.

نصر أبوعجيلة الشوشان، "أثر تدخل الأمم المتحدة في الوضع الليبي من نهاية عام 2011 حتى منتصف عام 2022"، مجلة البحوث الاقتصادية والإستراتيجية.  
نصر أبوعجيلة الشوشان، "التدخلات الخارجية وتأثيرها السياسي والعسكري في الأزمة الليبية" ما بعد اتفاق الصخيرات"، مجلة البحوث الاقتصادية والإستراتيجية، 2021.  
نور الهدى بن بقة، "تأثير التنظيمات المسلحة والإرهابية على مستقبل بناء الدولة في ليبيا"، الجزائر، جامعة الجزائر3، مجلة مدارات سياسية، العدد 5، يونيو 2018.  
وليد عبد الله، "داعش في ليبيا: عوامل البقاء ومصادر التمويل"، الأناضول، 12 يناير 2024 . <https://www.aa.com.tr/ar>